اقتصاد

مدير «الصناعي» لـ«الوطن»: يلقى الرضا وغايته دعم النشاط الصناعي

مشروع قانون جديد للصناعيين المتعثرين

| عبد الهادي شباط

عقد مصرف سورية المركزي اجتماعاً لبحث مشروع تعديل القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ المتعلق بالديون المتعثرة وملاحظات الصناعيين حول هذه التعديلات، حضره المديرون العامون للمصارف العامة وممثلو اتحاد غرف الصناعة.

وبين «المركزي» في بيان نشره على موقعه الإلكتروني أنه تم التأكيد على ما يتطلبه المشروع من تضافر جهود الأطراف المعنية كافة، وتوفر الرغبة الصادقة لدى الجميع للوصول إلى الشكل الأنسب للتعديل، بما يضمن إيجاد حل عملي يستجيب لمشكلة الصناعيين ويشكل دعماً حقيقياً لقطاع الصناعة.

وأعرب المديرون العامون عن الرغبة بالتوصل إلى اتفاق جامع لحل مشكلة الديون المتعثرة، وإمكانية معالجة الحالات الخاصة، كلاً على حدة، الأمر الذي سيؤدي إلى عودة المنشآت للعمل مجدداً، وهذا بدوره سيؤدي إلى دفع العملية الإنتاجية.

من جانبهم، عبر الصناعيون عن ارتياحهم لهذه الخطوة، وبصورة خاصة إشراكهم في النقاشات الجارية فيما يخص تعديل القانون، ورغبتهم الصادقة في إنجاز هذا العمل، من خلال تزويد المصرف بملاحظاتهم حول مشروع التعديل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي أن الأساس في بحث هذا الموضوع هو التواصل مع الصناعيين المتعثرين، ومعرفة مشكلاتهم، والمعوقات التي تعترض عودتهم للنشاط الاقتصادي، خاصة في جانب التمويل، وأن الغاية لدى المصرف هو دعم الصناعيين وتأمين التمويلات اللازمة لدعم النشاط الصناعي وفق المعايير والنظم التي يعمل بها.

وبين أن العمل جارٍ على إنجاز مشروع قانون جديد يشتمل على محفزات مهمة في حال بادر الصناعي المتعثر لتسديد كامل ديونه للمصرف، على حين في حالات التسديد الجزئي سيكون هناك محفزات وإعفاءات بنسب أقل، مؤكداً أن القانون في حال صدوره سيكون محدداً زمنياً بخلاف القانون ٢٦ الذي سيستمر العمل به.

وعن رأي الصناعيين، فقد أبدى أغلب من حضروا الاجتماع رضاهم عن المشروع، وأنهم سيقومون بجمع البيانات الخاصة بالقروض المتعثرة لدى الصناعيين وتقييمها ومدى الفائدة التي سيحققونها من هذا المشروع، لجهة تمكينهم من إنهاء تعثرهم وتسديد ديونهم وعودتهم للنشاط الصناعي، وهو ما تتجه إليه الحكومة.

وبين سيدي أن المصرف الصناعي يركز في منح القروض على أولوياته التي حددها وفق متطلبات المرحلة الحالية وخطة إعادة الإعمار، وخاصة شراء مقاسم صناعية وتمويل المنشآت الصناعية حتى مليار ليرة، ومنح القروض التشغيلية، مع التركيز الشديد على القروض التي تحقق إنتاجاً وتسهم في تخفيض حجم المستوردات ودعم الصادرات السورية.

أعطال مضخات السيارات سببه غش البنزين في المحطات الخاصة

سيارات متوقفة تبيع «ذكائها»

| رامز محفوظ

يبدو أن الثغرات في تطبيق البطاقة الذكية للبنزين خلقت مصادر دخل جديدة للبعض من دون تكلف عناء العمل، إذ يلجأ بعض عمال محطات الوقود لشراء المخصصات المدعومة الموجودة في البطاقة الذكية لدى أصحاب السيارات الواقفة عن العمل، ويتقاسم عامل الكازية وصاحب البطاقة فارق السعر، ويعتمد العامل على زيادة عدد البطاقات التي يتربح منها.

مصدر في «محروقات» أكد لـ«الوطن» صحة هذا الموضوع، لافتاً إلى أن مراقبة تلك العمليات من اختصاص التموين وليس من اختصاص محروقات، مطالباً بضرورة تكثيف الجولات التموينية على محطات الوقود لكشف ومحاسبة من يتلاعب بمخصصات البطاقة الذكية.

ولفت إلى أن عامل المحطة يستفيد من الكمية المدعومة وهي ١٠٠ ليتر عند شرائه المخصصات المدعومة ويقوم ببيعها بسعر التكلفة لأصحاب السيارات الذين أنهوا مخصصاتهم المدعومة وغير المدعومة، ويرغبون بتعبئة سيارتهم ويستفيد من فرق السعر.

وبين المصدر أن آلية ضبط حالة الاحتيال هذه تتم من خلال تطبيق نظام الحساس على السيارات الخاصة، وهذا الأمر يتم من خلال تركيب الحساس على فوهة خزان البنزين «الدبو» المتواجد في السيارة، وحينها تتم تعبئة المخصصات للسيارة نفسها، وتلخص الآلية بأنه عند تمرير البطاقة الذكية على الجهاز القارئ لا يتم إعطاء أمر التعبئة إلا إذا تطابق رقم البطاقة الذكية مع رقم السيارة نفسها.

وأشار إلى عدم وجود أي دراسة في شركة المحروقات لتطبيق نظام الحساس على السيارات الخاصة، لافتاً إلى وجود بعض الثغرات في البطاقة الذكية والتي يستغلها بعض أصحاب المحطات والعمال، مبيناً أنها لم تساهم بشكل كامل بإيصال المخصصات لمستحقيها لأنه تتم المتاجرة بها.

وفيما يخص موضوع الغش والتلاعب بالبنزين، لفت المصدر إلى وجود شوائب في البنزين وحالات خلط بالماء يقوم بها بعض أصحاب محطات الوقود الخاصة، مشدداً على ضرورة تكثيف حملات التموين على المحطات الخاصة ومحاسبة من يقوم بخلط البنزين بالماء.

وأشار إلى أن من مهام شركة محروقات تأمين مادة خالية من الماء والشوائب ومطابقة للمواصفات القياسية السورية، وهي تقوم بتفحص صهاريج البنزين في مستودعات الشركة وتقوم بترصيصها بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات، ومن ثم تقوم بإرسالها إلى محطات الوقود، مبيناً أن الغش يتم بعد خروج الصهاريج من مستودعات شركة محروقات، وذلك من خلال لجوء بعض أصحاب محطات الوقود الخاصة إلى سحب كمية معينة من البنزين واستبدالها بكمية أخرى ممكن أن تكون ماء أو مواد نفطية أرخص من البنزين.

ونوه بأن خلط البنزين له تأثير كبير على مضخات السيارات، لذلك يلجأ البعض من أصحاب السيارات لتبديل مضخات سياراتهم بسبب خلط البنزين.

بعد إعلان وزير الاقتصاد عن تقييم عملها في مجلس الشعب

اسمندر لـ«الوطن»: لا أتوقع إلغاء هيئة تنمية المشروعات

| علي محمود سليمان

طرح وزير الاقتصاد موضوع تقييم عمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس الشعب حينما كان يناقش مشروع قانون إلغاء اتحاد المصدرين، مبيناً أن هناك لجنة لتقييم عمل هيئة تنمية المشروعات، وفي حال كان هناك ضرورة لعدم وجودها سيتم ذكر ذلك، وهذا الحال ينطبق على بقية الهيئات التي تشرف عليها الوزارة.

«الوطن» تابعت الموضوع مع مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر الذي لا يتوقع طرح فعلي لإلغاء الهيئة، والدليل على أهمية دور الهيئة هي اللجنة المشكلة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء وبرئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعضوية عدد من الوزارات والجهات لتفعيلها وإعطائها المزيد من العمل، والمنطقي أن يكون هناك دراسة لتفعيل دورها وحل المشكلات التي تعترض عملها للوصول إلى الغاية المنشودة لها، إضافة إلى أن كل دول العالم لديها هيئة مماثلة من اليابان إلى الصين وأميركا وألمانيا ومصر والهند، ولا توجد دولة تخلو من هيئة يتعلق عملها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار اسمندر إلى أن الهيئة تسهم من خلال تعاونها وعضويتها في مؤسسات تمويل صغير كالوطنية ومصرف إيداع؛ في تسهيل وصول أصحاب المشروعات إلى هذه المؤسسات والحصول على التمويل الذي يتناسب مع قدراتهم ومشاريعهم، علماً بأن التمويل لا يكون بشكل مباشر من خلال الهيئة، مع وجود دراسة لذلك، ولكن القانون الحالي لا يوجد به هذا البند، وتعديل القانون يحتاج لإجراءات رسمية، وعليه فإن الوضع القائم حالياً هو محاولة حل مشكلة التمويل بالتعاون مع مؤسسات التمويل الموجودة، وهي تحقق إنجازات جيدة على أرض الواقع، وعدد زبائنها كبير، وتسعى الهيئة للبحث عن تعاون مع مؤسسات تعمل في التأمين.

ولفت إلى أن الهيئة لا تلعب دور الوسيط فقط بين أصحاب المشاريع الباحثين عن التمويل ومؤسسات التمويل، بل تعمل على حل المشكلات بغض النظر إن كان الحل مباشراً أو غير مباشر، وبالتعاون مع الجهات القادرة على الحل للوصول إلى النتيجة بأسهل طريق، وخاصة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات لا تتوقف عند التمويل فقط، ومنها التنظيم وانخفاض التراخيص وتقادم الآلات الموجودة في سورية.

وتعمل الهيئة على حل مشكلات تعترض مؤسسات التمويل نفسها من خلال تأهيل صاحب المشروع ليصبح قادراً للحصول على التمويل، وهذا يعتبر حلاً لمشكلة الطرفين، لكون مؤسسات التمويل يهمها بشكل أساس الحصول على زبائن جيدين، ولكن هؤلاء الزبائن يواجهون مشكلات منها عدم اكتمال البيانات المتعلقة بالمشروعات، وعدم توافر دراسات جدوى اقتصادية، وعدم امتلاك الخبرة بإدارة المشروع.

وعن أسباب ضعف انتشار الهيئة أوضح اسمندر أن الهيئة تعتبر من الهيئات الحديثة في سورية، وإن كانت ليست معروفة بالشكل الأمثل، ولكنها معروفة في الوسط الاقتصادي والتجاري ولدى أصحاب المشاريع ولدى قسم كبير من المستفيدين، ولكن الصعوبة الكبرى التي تواجه الهيئة هي الظرف الاقتصادي العام للبلد، بسبب الحرب الإرهابية على سورية، وهذا الظرف لا يضر بعمل الهيئة لأنها تحتاج لاستقرار اقتصادي من أجل انطلاق المشروعات.

وبين أن التفعيل الحقيقي لدور الهيئة يتطلب استقراراً عاماً، إذ إن قسماً كبيراً من عمل الهيئة مرتبط بالظروف وبجهات أخرى، وهذا يتطلب إستراتيجية وطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتحدد بموجبها الأهداف المبتغاة، والجهات المسؤولة عن كل هدف لتلعب الهيئة دور المنسق الرئيس بين هذه الجهات.

ولفت إلى أن الهيئة تحضر لإقامة مؤتمر وطني لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتزم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع هيئات مشابهة في دول أخرى لزيادة استفادة سورية وأصحاب هذه المشاريع من الخبرات المتراكمة لدى تلك الدول.

التشاركية.. مشاركة في القرار كما يراها التجار

تجار يقترحون الشراكة مع «السورية للتجارة»

«هيئة التخطيط»: انتقادات لقانون التشاركية بأنه معقد وتفصيلي

| وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس للتعريف بالمفاهيم الحديثة للتشاركية بين القطاع العام والخاص وأهميتها في تعزيز الاقتصاد ككل، وذلك بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

مدير مكتب التشاركية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي شادي علي بيّن أن الاستقرار عامل مهم جداً للمستثمر في أي قطاع، ومن الضروري أن يضمن وجود أرضية مستقرة للاستثمار، لافتاً إلى أن الهدف من القانون هو تمكين القطاع الخاص من مزاولة هذه الأنشطة وفق أسس الشفافية والعدالة والتنافسية وتكافؤ الفرص.

وأوضح أن التشاركية أسلوب من أساليب الاستثمار، كما أنها تجمع المسؤوليات بطرف واحد، لافتاً إلى أنه عند الحديث عن التشاركية بين القطاعين العام والخاص يجب الأخذ باعتبارات كل طرف، مبيناً أن هذه الاعتبارات مختلفة، لكن ليست متعارضة.

ولفت إلى أن القطاع العام كجهة عامة مصلحته تعظيم المنفعة العامة وتحسين الخدمات المتاحة للمجتمع، وتحقيق أفضل كفاءة للإنفاق العام، مشيراً إلى أن التشاركية تختلف عن الخصخصة، إذ إن هناك خلطاً بين مفهومي التشاركية والخصخصة.

وبين أن هناك انتقادات للقانون الناظم لهذه العمليات لأنه تفصيلي ومعقد يشتمل على ٨٣ مادة، مشيراً إلى أنه من المفترض أن يكون تفصيلياً.

إلى ذلك، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن التشاركية عبارة عن قانون لتشجيع القطاع الخاص للدخول في المشاريع الكبيرة والبنى التحتية، مضيفاً: «نحن اليوم بحاجة كبيرة إلى تشغيل معامل القطاع الخاص القائمة».

وتساءل الجلاد عن مدى إمكانية وجود حل إسعافي وسريع كالاستعانة بشركات إدارة خاصة لإدارة وإحياء معامل القطاع العام، مع الحفاظ على ملكية الحكومة، بحيث تقترح شركات الإدارة طريقة معينة للتمويل، متسائلاً إن كان ذلك يدخل بقانون التشاركية.

ولفت إلى أن التشاركية بالقرار هي ذهنية ومناخ، مضيفاً: «بخصوص التشاركية في القرار الاقتصادي، نحن نقدم الكثير من المقترحات للجهات الحكومية لا تؤخذ بالحسبان، فلو حصل ذلك فإنها تشجيع وتعطي حافزاً للمستثمر وتخلق الثقة عنده».

هذا وتناولت المداخلات أن الهدف الرئيس من قانون التشاركية هو الاستثمار في الأصول والموجودات الثابتة، وتم التساؤل عن مدى إمكانية عقد اتفاقيات تشاركية على أساس الخدمات وليس على أساس الاستثمار، مثل الشراكة مع السورية للتجارة بدلاً من إلزام القطاع الخاص ببيعها ٢٥٪ من مستورداتها للمواد الرئيسة، كما تم اقتراح استحداث دائرة للاستثمار في هيئة تخطيط الدولة ترتبط بمكتب التشاركية وتقوم بعرض الفرص الاستثنائية.

> الجلاد: الحكومة لا تأخذ مقترحاتنا بالحسبان

وكان الجلاد قد استهل الندوة بتعريف عن التشاركية بأنها عقد طويل الأجل بين طرف خاص وكيان حكومي لتوفير موجودات أو خدمات عامة يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة، لافتاً إلى أنه من المنتظر أن يلعب نظام التشاركية دوراً مهماً في مرحلة إعادة الإعمار لكونه يجمع بين خبرة القطاع الخاص في الإدارة وقدرته على جذب التمويل والدعم والإشراف الحكومي.

ونوّه الجلاد بأن قانون التشاركية في سورية يعتبر من القوانين الممتازة عالمياً لتقاربه من النظام النموذجي العالمي وتفصيله الواسع.

٢,٢ مليار ليرة أرباح بنك سورية الدولي الإسلامي في ثلاثة أشهر

تجاوزت الأرباح الصافية لبنك سورية الدولي الإسلامي مبلغ ٢,٢ مليار ليرة سورية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، وذلك بعد الضريبة ودون احتساب أثر إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

كما تبين البيانات المالية للبنك عن الربع الأول من عام ٢٠١٩ تحقيق البنك نمواً بنسبة بلغت نحو ٤٩ بالمئة في جانب الموجودات، ليتخطى مجموع موجودات البنك حاجز ٥٤٧ مليار ليرة مقابل ٣٦٦ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٨، على حين وصل إجمالي الودائع والتأمينات النقدية لدى البنك إلى نحو ٥٠٧ مليارات ليرة مرتفعة بنسبة ٥٤ بالمئة تقريباً، وبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو ٣٠ مليار ليرة في نهاية الربع الأول من العام الجاري، كما بلغ صافي المحفظة التمويلية للبنك نحو ٢٣٥ مليار ليرة نهاية الربع الأول ٢٠١٩ تم منحها لمختلف القطاعات ومجالات النشاط الاقتصادي.

وبيّن الرئيس التنفيذي للبنك بشار الست أن النتائج جاءت انعكاساً للنشاط التشغيلي والنمو القوي في حجم الأعمال وجودة الأداء، مؤكداً استمرارية السعي الدائم لتحقيق مزيد من الإنجازات بمختلف أنشطة البنك والتوسع في تقديم الخدمات والحلول المصرفية الإسلامية مع مواكبة التطورات التكنولوجية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تلبي طموحات متعاملي بنك سورية الدولي الإسلامي.

«السورية للكابلات» و«الوطنية للمحولات» تشاركان في معرض البناء الدولي «أنتركونيكس» ٢٠١٩

تأتي مشاركة الشركة السورية للكابلات (SMC) والشركة الوطنية للمحولات (NETC) في معرض البناء الدولي (أنتركونيكس ٢٠١٩) في مدينة حماة للتعريف بمنتجات الشركتين ذات الجودة العالية وترويجها والبحث عن فرص لتسويقها محلياً وإقليمياً.

وينتج معمل الكابلات ١٠ آلاف طن سنوياً من جميع أنواع الكابلات بمختلف المقاسات والمقاطع، كما ينتج أسلاك البوبيناج والحبيبات البلاستيكية PVC، وقد أعلنت الشركة السورية للكابلات (SMC) في المعرض عن إعادة تشغيل خط التوتر المتوسط والعالي.

بينما ينتج معمل المحوّلات ٤٠٠٠ محوّل سنوياً بكل الاستطاعات، إضافة لمحوّل كهربائي باستطاعة ٢٠٠ ك. ف. وتعتزم الشركة الوطنية للمحولات (NETC) البدء بإنتاج المحولات ذات استطاعة ٥٠٠٠ ك. ف.

وتستهدف المشاركة بشكل خاص المختصين والعاملين في قطاع الكهرباء، والشركات العامة والخاصة العاملة في مجال البناء والتطوير العمراني، والمقاولين والمهندسين وأصحاب المشاريع العمرانية إضافة إلى تجار وموزعي مواد البناء. كما يهدف تواجدنا في المعرض إلى الاطلاع على الجديد من المنتجات المماثلة في السوق السورية وتبادل الخبرات مع الشركات العارضة.

وتأتي أهمية معرض البناء الدولي (أنتركونيكس) لكونه معرضاً متخصصاً، وأيضاً لأنه جاء في توقيت مناسب تستعد فيه البلاد لمشروع إعادة الإعمار في مدنها كافة، وبالتالي في وقت تحتاج فيه السوق السورية إلى منتجات متنوعة من مواد البناء، كما أنه يسلط الضوء على المصانع والشركات الوطنية المختصة، ويعزز مكانة الصناعات المحلية التي أصبحت تضاهي مثيلاتها من المنتجات الأوروبية.

هذا وتعتبر شركة الكابلات الحديثة (SMC) إحدى أكبر الشركات الصناعية ذات الإنتاج المحلي المتكامل كماً ونوعاً في سورية. وقد أسست الشركة عام ١٩٩٦ وفق قانون الاستثمار رقم ١٠، في وقت لم تستطع خلاله الشركات الموجودة في البلاد والمنتجة فعلياً إلا سدّ ٦٠ بالمئة من احتياجات السوق السورية، عدا عن أن سورية كانت تستورد كابلات التوتر المتوسط والعالي من الخارج لعدم وجود مصانع محلية قادرة على إنتاجها.

هذا ما دفع شركتنا (SMC) لإنشاء معمل القضبان النحاسية ذات الجودة العالية، بداية بمساعدة خبرات أجنبية قامت بتشغيل خطوط الإنتاج والإشراف عليها وأيضاً تدريب القوى العاملة المحلية، إلى أن توصلنا إلى إدارة محلية متكاملة. وبالتزام شركتنا بالحفاظ على الجودة العالية استطاعت الحصول على شهادة الآيزو (١٥٠٩٠٠١) من شركة SGS الإنكليزية وشهادة الجودة البريطانية BASEC، كما نجحت بتصدير منتجاتها إلى أكثر من ٢٠ دولة عربية وإفريقية.

وتعتمد الشركة الوطنية للمحولات (NETC) بإنتاج سلعها، عالية الكفاءة، على المعايير العالمية والتكنولوجيا الحديثة، وشهادة الآيزو الممنوحة لها حيث تم تصميم خطوط الإنتاج وفق المعايير المعتمدة من شركة ولسون الأسترالية لإنتاج المحولات الكهربائية بطاقة تتراوح من ٥٠ حتى ٥٠٠٠KVA، وبطاقة إنتاجية تتراوح بين ٦٠٠٠ حتى ٩٠٠٠ محولة سنوياً.